بارك الإقرار النهائي لأقاليم الدولة الاتحادية.. مجلس الوزراء :

المصادقة على بروتوكول ووثائق انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية

إقرار اتفاقية التوأمة بين محافظة عدن ومدينة كراتشي الباكستانية

صنعاء / سبأ :

بارك مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، الإقرار النهائي لأقاليم الدولة الاتحادية على أساس ستة أقاليم، واعتبره إنجازاً تاريخياً جديداً وواحداً من أهم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وأكد المجلس الأهمية التي تكتسبها هذه الخطوة في البدء العملي بترجمة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتعبير عن جدية التوجهات نحو انتهاج النظام الاتحادي القائم على اللامركزية المالية والإدارية، بما يضمن التوزيع العادل للثروة والسلطة والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار .. منوها بمراعاة لجنة تحديد الأقاليم لوضع أمانة العاصمة كمدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم، واعتبار مدينة عدن مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي.

وأعرب مجلس الوزراء عن ثقته بأن نظام الأقاليم في إطار الدولة الاتحادية، سيسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والنهوض الاقتصادي المنشود، وتعزيز التنافس الإيجابي بين الأقاليم لاستغلال الثروات المتاحة وخدمة المواطنين بكفاءة وفاعلية، وتحديد المسؤوليات على نحو أدق.

وجدد المجلس التأكيد على أن الحكومة ستسخر كافة إمكانياتها وستعمل بكامل جهدها وطاقتها في سبيل إنجاز واجباتها والمهام المناطة بها في تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، وذلك للمضي قدما في بناء اليمن الجديد ودولته الحديثة القائمة على العدالة والمواطنة المتساوية وسيادة القانون.

وصادق مجلس الوزراء على البروتوكول النهائي ووثائق انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.. وأحال بروتوكول الانضمام والوثائق المرتبطة به إلى مجلس النواب، وذلك لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة للمصادقة الوطنية عليه.. ووجه وزيري الصناعة والتجارة والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى ، متابعة الجوانب الخاصة باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

ولفتت المذكرة التفسيرية لبروتوكول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والمقدمة من وزير الصناعة والتجارة إلى أن اليمن قررت منتصف عام 1998م المضي قدما في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكان هذا الهدف أحد أهم أولويات الحكومات المتعاقبة حتى حكومة الوفاق الحالية ، والتي توجت بالحصول على الانضمام .. مؤكدة أن تحقيق ذلك الهدف لا يمثل غاية بحد ذاته، وإنما هدف مرحلي في إطار الاندماج في نظام التجارة العالمية متعدد الأطراف واقتصاد اليمن في الاقتصاد العالمي، تفادياً للتهميش الذي يهدد الدول التي لا تنضوي في هذا الإطار المبني على قواعد وأحكام التجارة العالمية، خاصة وأن أعضاء المنظمة البالغ عددهم 159 عضواً يشكلون 98 بالمائة من حجم التجارة العالمية.

وأوضحت مجمل الخطوات المتصلة بتشكيل الآلية الوطنية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والقرارات التي صدرت من مجلس الوزراء ووزارة الصناعة لإنشاء مكونات هذه الآلية، ومراحل التفاوض التي مرت بها اليمن على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف منذ إقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالإجماع طلب انضمام اليمن إلى المنظمة في 17 يوليو 2000م..

وأكدت أن اليمن نجحت من خلال المفاوضات بتقديم الحد الأدنى والضروري من الالتزامات في إطار المفاوضات متعددة الأطراف المضمنة في تقرير فريق العمل الخاص بانضمام اليمن للمنظمة.. مشيرة إلى أن هناك التزامات تم الوفاء بها أثناء عملية المفاوضات، وعلى وجه الخصوص تعديل بعض التشريعات التجارية وذات العلاقة بالتجارة أو إصدار تشريعات جديدة، وهناك التزامات سيتم الوفاء بها إما عند المصادقة على بروتوكول الانضمام بحد أقصى 2 يونيو 2014م، والمتضمنة عدداً من التشريعات، أو وفق الفترات الزمنية الانتقالية التي استطاعت بلادنا الحصول عليها أثناء المفاوضات والمنصوص عليها بتقرير فريق العمل.

ولفتت المذكرة فيما يخص المفاوضات الثنائية مع أعضاء المنظمة حول نفاذ السلع والخدمات للأسواق، إلى أن اليمن توصلت إلى عشر اتفاقيات ثنائية مع كل من : الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، كندا، استراليا، كوريا الجنوبية، اليابان، السلفادور، هندوراس، وأوكرانيا ..

وأكدت أن فريق التفاوض اليمني نجح في الجانب المتعلق بنفاذ السلع للأسواق وجدول السلع، رغم الضغوط والطلبات الكبيرة من جانب الدول المفاوضة في ربط التعريفة الجمركية للسلع الصناعية والزراعية عند مستويات إيجابية جداً مقارنة بالمستوى المطبق و بوضع الدول الأقل نمواً وخاصة المنضمة حديثاً للمنظمة..

وفي جانب نفاذ الخدمات للأسواق ، أوضحت المذكرة أن اليمن بشكل عام لم تقدم في جدول الخدمات التزامات تفوق الوضع الحالي السائد في التشريعات الوطنية النافذة لقطاعات الخدمات مع بعض الاستثناءات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الموافقة على اتفاقية تمويل برنامج النمو الريفي بين اليمن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وثمن مجلس الوزراء عاليا الجهود الوطنية المخلصة والمتراكمة، التي بذلت من وزارة الصناعة والتجارة وجميع الوزارات والجهات ذات العلاقة وفريق التفاوض، والتي أثمرت في تحقيق هذا الإنجاز النوعي والمهم باستكمال اليمن لمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والحصول على العضوية الكاملة بعد 13 عاما من المفاوضات الثنائية ومتعددة الإطراف.. مؤكدا على أهمية تعظيم استفادة اليمن من المزايا والتسهيلات الممنوحة للدول الأقل نموا بموجب قوانين وتشريعات منظمة التجارة العالمية.

وشدد على ضرورة اطلاع الرأي العام على المزايا والمكاسب التي ستحصل عليها اليمن بموجب هذا الانضمام وتوضيح الجهود التي بذلت والهدف من وراء هذا الانضمام. معربا عن تطلعه إلى أن يسهم هذا الانضمام في مساندة الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني ودعم القدرات التنافسية للصناعات الوطنية.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اجتماعات الدورة السابعة للجنة الوزارية اليمنية الباكستانية المشتركة والموقع في إسلام أباد بتاريخ 8 يناير 2014م، والمتضمن النقاشات والتوافقات الهادفة إلى توسيع وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والفنية والعلمية والثقافية وغيرها .. ووجه الوزراء المعنيين باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في المحضر كل فيما يخصه، وموافاة وزارة التخطيط والتعاون الدولي بنتائج ذلك وبما يستجد لاحقا أولا بأول.

كما وافق المجلس على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال المواصفات والمقاييس الموقع بين الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والهيئة الباكستانية للمواصفات وضبط الجودة.. وكلف وزارة الصناعة والتجارة والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لما ورد في هذا البرنامج وموافاة وزارة التخطيط بالنتائج أولا بأول.

وأقر مجلس الوزراء اتفاقية توأمة بين محافظة عدن ومدينة كراتشي الباكستانية .. ووجه وزارة الشئون القانونية باستكمال الإجراءات القانونية للمصادقة على الاتفاقية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وأكد المجلس على وزارة الإدارة المحلية ومحافظ عدن اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لما ورد في الاتفاقية وموافاة وزارة التخطيط بالنتائج أولا بأول.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التمويل الموقعة بالأحرف الأولى بين الحكومة اليمنية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والتي سيقدم بموجبها الصندوق منحة للمساهمة في تمويل برنامج النمو الريفي بمبلغ 9 ملايين و470 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة ما يعادل 15 مليون دولار منحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومبلغ 6 ملايين و630 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة منحة صندوق ائتمان برنامج تكييف ذوي الحيازات الزراعية الصغيرة.

وكلف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتوقيع على الاتفاقية بشكلها النهائي والتنسيق مع وزير الخارجية لإبلاغ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد بهذا القرار.

كما كلف وزيري التخطيط والشئون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية إصدار الشهادة القانونية لها.. مؤكدا على وزير الزراعة بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية توفير مساهمة الحكومة في تمويل البرنامج.

ويهدف برنامج النمو الريفي إلى تقليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية وزيادة مرونة ذوي الحيازات الصغيرة للطقس، بما يحقق تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمرنة للنساء والرجال في المجتمعات الريفية.

ويتكون البرنامج من ثلاثة مكونات فنية تكاملية تعزز بعضها البعض تبادليا وهي تمكين المجتمع وتنويع سبل المعيشة، وإدارة الموارد الطبيعية والبنية الأساسية المرنة، إضافة إلى التنمية الزراعية.. ويتوقع من مخرجاته تمكين الأسر والمجتمع من إدارة تنميتها الخاصة والمشاركة في النشاطات المدرة للدخل، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على المرونة للمناخ، وتحسين الممارسات الزراعية.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزيرة حقوق الإنسان حول الإطار الاستراتيجي لحقوق الطفل والمعد من قبل اللجنة التحضيرية المكلفة بإعداد هذا الإطار.. وكلف بهذا الشأن وزيرة حقوق الإنسان بالتهيئة والتحضير لإنشاء مرصد لحقوق الطفل.

وأكد المجلس على وزارة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ،التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة والمجتمع المدني بشان تشكيل مرصد حقوق الطفل، على أن يؤول هذا المرصد إلى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان حال إنشائها.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الثقافة عن زيارته إلى المملكة السعودية للمشاركة في المؤتمر الثامن لوزراء الثقافة في بلدان العالم الإسلامي والذي عقد بالمدينة المنورة خلال الفترة من 21 - 23 يناير الماضي.

لدى افتتاح البرنامج التدريبي للقيادات الإدارية بعدن

البكري: الدورة تهدف إلى التطوير الإداري لكوادر المحافظة

عدن/ وداد شبيلي :
تصوير/ نبيل عروبة

نظمت مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية أمس بعدن وبرعاية الأخ وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن البرنامج التدريبي للقيادات الإدارية بمحافظة عدن بهدف تطوير الأداء الإداري للقيادات العليا.

وفي افتتاح البرنامج التدريبي ألقى الأخ نائف البكري وكيل محافظة عدن لشؤون المديريات كلمة أكد فيها على أهمية هذه الدورة التي تهدف إلى تطوير الأداء الإداري لقيادات المكاتب التنفيذية بمحافظة عدن بمختلف مجالاتهم وتخصصاتهم والتي تقيمها السلطة المحلية بمحافظة عدن ومن خلالها نستطيع أن نستشف كثيراً من المفاهيم حول العمل الإداري وكثيراً من المفاهيم التي نستطيع من خلالها أن نواكب التطورات الأخيرة لمخرجات الحوار الوطني من أجل خدمة هذه المحافظة والمستوى المهني والتخصصي وهي أول دورة خلال هذه السنة وستعقبها دورات أخرى ومجالات أخرى على طريق بلورة كثير من المفاهيم والأعمال والأهداف التي نستطيع من خلالها مواكبة مخرجات الحوار الوطني ، ونستطيع أن نواكب كل التطورات التي تجري من حولنا ونستطيع أن نعمل من خلال مؤسساتنا ومن خلال إداراتنا بأداء أفضل والنهوض بهذه المحافظة من خلال مواقعنا كمسؤولين عنها ويجب أن نقدم الأفضل من خلال أدائنا في مؤسساتنا وعلى مستوى الوطن.

وتهدف هذه الدورة التي تستمر لمدة يومين ويشارك فيها الكوادر والقيادات الإدارية ومدراء المديريات والمجالس المحلية إلى رفع كفاءة القيادات الإدارية في الأداء وتطوير عملهم بالشكل المطلوب من اجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

ويتلقى المشاركون في الدورة عدداً من المحاضرات التي يلقيها الدكتور حمزة الحمزاوي حول رفع كفاءة أداء الكوادر الإدارية من خلال البرنامج التدريبي في تطوير الأداء الإداري وتهيئتهم للمرحلة القادمة التي تتطلب الكثير من العمل والجهد لرفع كفاءة الأجهزة الإدارية بما يتناسب مع المرحلة الجديدة وبناء الدولة الاتحادية الجديدة ودور الأقاليم والولايات فيها في العديد من المجالات.

الاثنين المقبل .. تدشين الحملة التوعوية لمخرجات الحوار بجامعة عدن

عدن/عبدالرحمن باهارون:

تدشن جامعة عدن بالتنسيق مع مركز الدراسات الإستراتيجية برئاسة الجمهورية ومنتدى عدن للتنمية يوم الاثنين المقبل 17 فبراير الجاري، فعاليات الحملة التوعوية بالتنسيق مع مركز الدراسات الإستراتيجية في رئاسة الجمهورية ومنتدى عدن للتنمية.

أعُلن ذلك في إجتماع اللجنة التحضيرية للحفل التدشيني للحملة الذي عقد أمس برئاسة الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن، عضو مؤتمر الحوار.، حيث من المقرر إقامة الحفل التدشيني في قاعة لقمان بديوان رئاسة الجامعة بمديرية خورمكسر.

وحث الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور ممثلي السلطة المحلية بعدن، وكل ممثلي المكونات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والمرأة والشباب، والأكاديميين والشخصيات الاجتماعية والثقافية وأعضاء مؤتمر الحوار بمدينة عدن على المشاركة بمسؤولية عالية بالحفل التدشيني يوم الاثنين المقبل، وكذا في كل فعاليات الحملة بما يؤدي إلى التفاعل الايجابي مع مخرجات الحوار والتطلع المتفائل إلى مستقبل زاهر لليمن.

وأوضح المجتمعون أن الحملة تهدف إلى التوعية الموضوعية بوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار لمختلف مكونات المجتمع في مدينة عدن، وشرح مضمونها وأهميتها بوصفها خلاصة توافق المجتمع اليمني وممثليه وقواه الفعالة..، حيث سيشمل نشاط الحملة الطلاب في الجامعات والمدارس والموظفين والمواطنين وكل الشرائح الاجتماعية في مدينة عدن.

وأكدوا على ضرورة مشاركة الجميع وإسهامه الايجابي في تهيئة الوضع في عدن للانتقال لمرحلة الدولة الاتحادية والمحافظة على خصوصية عدن كولاية اتحادية اقتصادية، وإيجاد الحلول لبعض الاشكاليات الخاصة بمحافظة عدن والمتعلقة بمحاورها الاقتصادية من ميناء عدن ومصافي عدن وغيرها من المؤسسات بالمحافظة.

وأقر المجتمعون جدول أعمال الحفل التدشيني للحملة، والذي سيتضمن إلقاء عدد من الكلمات التوجيهية، منها كلمة للدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن عضو مؤتمر الحوار، وكلمة للامين العام لمنتدى عدن للتنمية، وكذا كلمة لرئيس مركز الدراسات الإستراتيجية في رئاسة الجمهورية، كما سيتخلل فقرات الحفل التدشيني إلقاء قصيدة وطنية حماسية من قبل أحد طلاب جامعة عدن.

ومن المقرر أن يتم خلال حفل التدشين يوم الاثنين المقبل، توزيع عدد من الوثائق المهمة لمخرجات مؤتمر الحوار كالبيان الختامي لمؤتمر الحوار، ووثيقة الضمانات للقضية الجنوبية، ونص ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ووثيقة النقاط العشرين، إضافة إلى قرار لجنة تحديد الأقاليم.

رافقه تدشين برنامج الطبيب الزائر بهيئة مستشفى الثورة العام

افتتاح مكتب مؤسسة طيبة للتنمية بالحديدة

الحديدة / أحمد كنفاني :

افتتح الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة محمد عبده الفاشق أمس ومعه مدير عام مكتب الشؤون الإجتماعية والعمل المهندس محمد عبدالله حجر ورئيس مجلس الأمناء بمؤسسة طيبة صالح سالم قلاقل مكتب مؤسسة طيبة للتنمية بشارع الصبالية مديرية الحوك في مدينة الحديدة.

وفي الافتتاح أشار الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة إلى أهمية وجود فرع لهذه المؤسسة التنموية في المحافظة نظراً للحاجة الملحة للخدمات التعليمية والتربوية والطبية التي تقدمها للمواطنين والطلاب من أبناء المحافظة وخارجها وخاصة أن للمؤسسة أثراً ملموساً في تنفيذ العديد من المبادرات الخيرية والإنسانية في عموم المديريات ومن ضمنها العمل على خدمة الطالب من خلال إقامتها للمساكن الطلابية الجامعية وتقديم المساعدة لهم والإهتمام بهم و رعايتهم. وأكد الفاشق حرص قيادة المحافظة على تقديم الدعم وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية في تنفيذ أنشطتها وتقديم خدماتها الإنسانية لمختلف شرائح المجتمع بالمحافظة و بما يمكنها من أداء رسالتها التي أنشئت من أجلها.

ولفت مدير عام مكتب الشؤون الإجتماعية والعمل ونائب مدير عام مكتب التربية والتعليم عبدالماجد الشميري إلى ضرورة تضافر جهود كافة الفعاليات الرسمية والخيرية والشعبية والإنخراط في العمل التطوعي بإعتباره يمثل مطلباً مهماً من متطلبات الحياة المعاصرة وتحقيق التنمية التي ينشدها الجميع.

من جانبه أوضح رئيس مجلس الأمناء بمؤسسة طيبة للتنمية أن مكتب طيبة في الحديدة سيقوم بجملة من الأنشطة التي ستنفذ من خلال عدد من البرامج التعليمية والطبية وغيرها المتصلة بإحتياجات الشرائح الفقيرة والطلاب في المحافظة.

إلى ذلك دشن الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة بهيئة مستشفى الثورة العام فعاليات برنامج الطبيب الزائر الـ(57) الذي تنظمه على مدى(3) أيام مؤسسة طيبة للتنمية بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.

وفي التدشين استمع وكيل المحافظة من رئيس مجلس أمناء المؤسسة إلى شرح عن مكونات البرنامج وأهدافه والذي تسعى المؤسسة من خلال إقامته إلى تقديم المساعدة الطبية لعدد من الحالات التي تفد إليه وإجراء 50 عملية جراحية للحروق والتجميل وأشار إلى أن المؤسسة نفذت خلال العام الماضي (38) مخيماً طبياً في عدد من محافظات الجمهورية تم فيه إجراء (16687) عملية جراحية مجانية في مختلف التخصصات منها (442) عملية تم إجراؤها بمحافظتي تعز والحديدة و(314) عملية جراحية في (9) محافظات .

ورشة لمناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات

صنعاء/ بشير الحزمي :

عقدت أمس بالعاصمة صنعاء ورشة عمل للإعلاميين لمناقشة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات والتى نظمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع ال(جى أي زد) الالمانية.

وأوضح رئيس المركز مصطفى نصر ان الهدف من عقد هذه الورشة مناقشة مسودة اللائحة التنفيذية للقانون التي أعدها فريق من المتخصصين، بإشراف منظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد)، وتعزيز النصوص الايجابية في اللائحة التي تعطي خصوصية للعمل الصحفي في اللائحة التنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات.

وقال ان هذه الورشة تأتي استكمالا لجهود المركز في مناصرة قانون الحق في الحصول على المعلومات خلال السنوات السابقة والتي نجحت في الضغط من أجل إقرار القانون وتعيين مفوض عام للمعلومات.

من جانبه استعرض عضو مجلس النواب المدير التنفيذي ليمن باك عبد المعز دبوان مسودة اللائحة التنفيذية للقانون، والنقاط التي أعطت الخصوصية للإعلاميين .

بدوره قدم القاضي طاهر الفائق ملاحظاته كاستشاري على مشروع اللائحة التنفيذية.

وخلال الورشة طالب الاعلاميون المشاركون بعقد مزيد من اللقاءات لإثراء اللائحة التنفيذية، مؤكدين ضرورة ان تتضمن آليات واضحة تعزز من الشفافية والإفصاح عن المعلومات في اليمن خلال المرحلة المقبلة.